الدورة الانتخابية السادسة
السنة التشريعية الأولى
الفصل التشريعي الأول

الجلسة رقم (١٩)
الإثنين (٢٠/نيسان/٢٠٢٦) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (١٨٣).

بدأت الجلسة الساعة (٢:٤٠) ظهراً.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة التاسعة عشر، الدورة النيابية السادسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول. خيرُ ما نفتتحُ بهِ الجلسة تلاوة آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

النصاب (١٨٣).

الفقرة اولاً: القراءة الأولى لمقترح قانون المجلس الوطني للمياه. (لجنة الزراعة والموارد المائية والأهوار والبيئة).

- النائب علاء صباح مرعي الحيدري (نقطة نظام):-

المادة (٤٩/ أولاً) يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل (١٠٠) الف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله، يتم انتخابهم بطريقة الاقتراع العام السري المباشر ويراعي تمثيل سائر مكونات الشعب فيه، وعليه يوم امس في محافظة البصرة وبالتحديد أمام مبنى شركة نفط البصرة كانت هناك وقفة احتجاجية سلمية للشباب المهندسين والمهندسات العاطلين عن العمل للمطالبة بإيجاد فرص عمل في الشركات النفطية ليس تعيين وإنما في القطاع

الخاص، حصل احتكاك بين القوات الأمنية المتمثلة بشرطة نفط البصرة والمحتجين أدى إلى إصابات وإهانة لكرامات نحن نعلم يحدث احتكاك ضرب أو اعتقال لكن من غير المعقول أن احمل مهندس وارميه في حاوية النفايات هذا يحدث في أي دولة ما هذا الاستهتار الذي يحدث، احمل مهندس وارميه في حاوية النفايات واخلع ملابسه وهذه الإهانات التي حصلت وتكررت هذه الحالة اكثر من مرة، شعب محتج يريد أن يخرج مظاهرات سلمية وحق التظاهر مكفول في الدستور هذه الحالة تكررت، أطالب سيادتكم بإحالة قائد شرطة الطاقة إلى التحقيق واستضافته في لجنة الأمن والدفاع وإعفاءه من منصبه لأن هذا القائد فشل واكثر من مرة تم تمديد خدمته هل لا يوجد غيره فقط موجود.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

الجهة المتهمة في هذا الإجراء هي شرطة الطاقة؟

- النائب علاء صباح مرعي الحيدري (نقطة نظام):-

شرطة الطاقة والأوامر من قائد شرطة الطاقة، النقطة الأخرى ضمان استحقاق عمل المهندسين في الشركات النفطية فلنجد لهم أو نضمنهم في قانون الموازنة.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

لجنة الأمن والدفاع يتم استضافة مدير عام طاقة وبيان الأسباب التي أدت إلى حدوث مثل هكذا أفعال مستهجنة بحق أبناء الشعب العراقي وعلى لجنة الأمن والدفاع أن تقدم تقرير بعد الاستضافة إلى رئاسة المجلس لاتخاذ الإجراء المناسب، ايضاً لجنة النفط والغاز تحاول أن تجد آلية أو صيغة مناسبة لإيجاد حلول لهؤلاء السادة المهندسين المطالبين لحقهم الذي كفله الدستور وايضاً تقديم الحلول إلى رئاسة المجلس لاتخاذ الإجراء المناسب.

- النائب عبدالرحمن حسن خالد اللويزي (نقطة نظام):-

المادة (٣٨/ ثانياً) من النظام الداخلي لعضو المجلس الإدلاء لبيان عن موضوع غير وارد في جدول الأعمال إذا كان يتعلق ببعض الأمور الخطيرة أو ذات الأهمية العاجلة بعد موافقة رئيس المجلس ونائبيه مجتمعين عليه وتقديرهم له، أتمنى من السادة أعضاء مجلس النواب اذا حصل مثل هذا الحادث المستهجن أن يلجأوا إلى النظام الداخلي في كتابة بيان وتلاوته على المجلس ونحن ممكن أن نتضامن معهم، بعض من السادة أعضاء مجلس النواب وهذا شيء مطلوب منهم وواجبهم عندما يحدث مثل هذا الحادث المستهجن من المفترض أن يلجأ إلى النظام الداخلي في ممارسة منصوص عليها غير واردة في جدول الأعمال فيكتب بيان ويلقيه وممكن أن نتضامن معه، أما استغلال نقاط النظام حتى يطرح موضوع غير وارد في جدول الأعمال هذا سوف يكون مدخل لخلق نوع من عدم التنظيم.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

يقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون المجلس الوطني للمياه.

- النائب ازهار حميد علي السدران:-

تكمل قراءة القراءة الأولى لمقترح قانون المجلس الوطني للمياه.

- النائب أحلام رمضان فتاح اسماعيل:-

تكمل قراءة القراءة الأولى لمقترح قانون المجلس الوطني للمياه.

- النائب هيوا ادم فقى عولا خضر:-

تكمل قراءة القراءة الأولى لمقترح قانون المجلس الوطني للمياه.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

يقرأ الأسباب الموجبة للقراءة الأولى لمقترح قانون المجلس الوطني للمياه.

- النائب فلاح عبدالكريم راضي الخفاجي:-

المادة (١) يجب أن يضاف السيد وزير الدفاع والسيد رئيس جهاز المخابرات والسيد رئيس هيأة الإعلام والاتصالات لعضوية المجلس لأهمية دوائرهم في هذه المؤسسة وكما معمول به في مصر وايران وروسيا والجزائر.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هذا أما يكتب بشكل تحريري من قبل سيادتك ويقدم إلى اللجنة أو في القراءة الثانية تكون هذه المداخلة.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

نظراً لأهمية هذا القانون والذي تأخر كثيراً ويحسب لهذه الدرة إذا تم التصويت عليه هذا القانون الاستراتيجية الوطنية للمياه فبالتالي لجنة الزراعة والمياه والأهوار والبيئة بانتظار ملاحظات القوى السياسية والسيدات والسادة النواب المحترمين على ان ترد لنا مكتوبة للاستفادة منها.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

يوم امس واليوم تم استضافة عدد من الأخوة ممثلي جمعيات الفلاحية والفلاحين والمزارعين يوم امس كانوا باستضافة رئيس البرلمان واليوم كانوا موجودين في القاعة الدستورية واستمعنا إلى مطالبهم، هناك بعض المطالب الحق لهذه الشريحة المهمة وهي الشريحة الأكبر التي تمثل المجتمع العراقي هي شريحة الفلاحين والمزارعين، من اجل تقديم الدعم البرلماني لهذه الشريحة المهمة نريد اليوم أن نصوت على قرار نيابي وهذا القرار هو الزام الحكومة بالعودة إلى السياقات المتبعة للموسم الماضي باعتبار إن الفلاحين والمزارعين بناءً على سياقات العام الماضي قاموا بزراعة أراضيهم واليوم تفاجؤوا بتغيير الكثير من هذه السياسات وهذه الإجراءات، فبالتالي تحميل هذه الشريحة بما لا يطيقون وبالخصوص هذه الشريحة المهمة والتي تمثل الركيزة الأساسية للمجتمع العراقي، فعليه نضيف فقرة القرار النيابي ونصوت على هذه القرار وكل حيثيات القرار هو العودة إلى السياقات التي كانت تعمل بها الحكومة في الموسم الماضي.

التصويت على إدراج هذه الفقرة.

(تم التصويت بالموافقة).

قرار نيابي:

١. إلزام الحكومة الاتحادية ووزارة المالية بالخصوص بتسديد مستحقات الفلاحين لمحصول الحنطة للموسم الزراعي ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

٢. الغاء تطبيق قرار المجلس الوزاري للاقتصاد بما يتعلق بأسعار الحنطة للموسم الزراعي الحالي واعتماد نفس تسعيرة العام السابق وفقاً لقرار المجلس الوزاري للاقتصاد.

٣. تقدير الغلة من خلال تشكيل لجنة تقدرها بصورة واقعية وعدم تحديدها (٧٥٠) كغم للدونم الواحد وإلغاء نظام الحجز المسبق عند تسليم المحصول والعمل بالنظام السابق وفقاً بقرار المجلس الوزاري للاقتصاد.

٤. تعليق مطالبة الفلاحين والمزارعين بالقروض لحين إقرار الموازنة وتسليم كافة مستحقاتهم المالية.

نحن نعلم إن هناك أزمة مالية حادة تمر في البلد ولكن هذه الشريحة هي الشريحة الأكبر والتي تمثل الاستقرار والسلم المجتمعي للشعب العراقي، إقرار مثل قرارات المجلس الاقتصادي بهذه الكيفية وبهذا الوقت وعدم تبليغ الفلاحين بشكل مسبق هذا به ضرر كبير على الفلاحين وعلى المزارعين، فإذا كان لا بد من وجود قرارات للمجلس الاقتصادي فيجب ان يبلغ الفلاحين بها قبل أن يبدؤا بالموسم الزراعي وليس حين الانتهاء أو حصاد المحصول، فهذه الفقرات الأربعة نعرض القرار إلى التصويت وإرساله إلى الحكومة الاتحادية للالتزام بهذا القرار النيابي.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب احمد كريم حسين الدلفي:-

نريد إضافة إلى القرار باعتبار أنا فلاح هو جدولة القروض الزراعية المبادرة الزراعية هذه جداً مهمة وعلى الفلاحين ضغط، فنريد نقطة خامسة هذه الإضافة.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

القرار واضح تأجيل مستحقات القروض لحين إقرار الموازنة.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

بالنسبة لقروض الفلاحين في موازنة ٢٣-٢٤ تم التأجيل للقروض التي هي من (٣٠٠) مليون فما دون، أما بالنسبة للقروض من (٣٠٠) واكثر تم جدولتها إلى (١٠) سنوات بقرار من مجلس الوزراء وتوجيه مجلس الوزراء، نظراً لعدم وجود موازنة المصرف الزراعي طالب بهذه التعويضات طالب أو بالمبالغ وفائدتها، فنحن كتبنا إلى السيد رئيس مجلس الوزراء يعرض هذا الموضوع على جدول أعمال مجلس الوزراء ولكن اعتقد اليوم قرار مجلس النواب هو دعوى وموقف مع الفلاحين أن يتم تأجيل التسديد للقروض وفوائدها لحين إقرار الموازنة.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أنا هذا قصدي إن السادة مطلبهم متحقق في النقطة الرابعة، تعليق مطالبة الفلاحين والمزارعين بالقروض لحين إقرار الموازنة، نعيد قراءة النقطة الرابعة وتكون تعليق مطالبة الفلاحين والمزارعين بالقروض والمبادرة لحين إقرار الموازنة وتسليم كافة مستحقاتهم المالية، يكون هكذا التعديل، هذا القرار هو توصية من مجلس النواب باعتبار نحن اليوم قرارتنا هي دائماً تكون توصية إلى الحكومة الاتحادية والحكومة الاتحادية هي التي ترسم السياسة والاستراتيجية المالية ولكن لأهمية هذا الموضوع وأهمية هذه الشريحة مجلس النواب أوصى بهذا القرار النيابي.

<u>الفقرة ثانياً:</u> القراءة الأولى لمقترح قانون التحكيم. (اللجنة القانونية).

السيدة النائبة كان لديك مداخلة انه لم يكن هناك ممثل عن المحافظات، جميع الجمعيات الفلاحية كانت ممثلة في اللقاء اليوم وجميعها حاضر من جميع محافظات العراق.

- النائب أحلام رمضان فتاح إسماعيل:-

هذا القرار النيابي نعم داعم للفلاحين لكن لا يفيد محافظة الموصل ولا يفيد فلاحين المنطقة في محافظة نينوى وبالخصوص مناطق سهل نينوى لأن شرعوا لنا ضوابط وشروط ضوابط تعجيزية و (٩٠%) من الأراضي الزراعية.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

توصيتنا بخصوص ماذا؟ هو العودة للعمل بسياقات الموسم الماضي.

- النائب احلام رمضان فتاح اسماعيل:-

مشكلة جوهرية في مناطق محافظة نينوى الفلاحين لا يستفادون من هذا القرار لأنهم يريدون الأرض أن تكون باسم الفلاح حصراً ونحن لدينا خصوصية في محافظة نينوى واغلبهم مسافرين.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

ليتم مناقشتها في لجنة الزراعة وقدموها لنا كمقترح ونحن جاهزين لتوصية جديدة بقرار نيابي جديد.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التحكيم.

- النائب ثائر جاسم راضي حسين:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التحكيم.

- النائب ساره لطيف عبدالله احمد:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التحكيم.

- النائب علي جبار حافظ جلس:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التحكيم.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التحكيم.

- النائب مرتضى عبود خزعل الابراهيمي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التحكيم.

- النائب بهاء حسين علي الاعرجي:-

يقرأ الأسباب الموجبة.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

نشيد بجهودكم العظيمة في إعطاء حقوق الفلاحين التي غابت لسنة كاملة وكذلك وضعهم المأساوي الذين يمرون به فنشيد بهذه الجهود، في نفس الوقت أنا أؤكد على إن كتلة عزم قدمت مقترح قانون الاقتراض ووافقتم عليه جنابكم في الرئاسة الاقتراض لمرة واحدة قبل الموازنة لدفع رواتب الموظفين والرعاية الاجتماعية واستحقاقات الفلاحين في السنة الماضية والحالية، أتمنى أن يوضع في جدول الأعمال حتى يقر ولا يكون عذر لدى الحكومة وتقول ليس لدينا أموال وهذه أخذنا موافقة الحكومة.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

موجود في اللجنة المختصة؟

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

نعم أرسلناه إلى اللجنة المالية.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

تدرسه اللجنة المالية والرأي القانوني ايضاً في اللجنة المالية والرأي القانوني ايضاً في اللجنة القانونية ويقدم إلى الرئاسة.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

الصحوة كان راتبهم (٥٠٠) الف عندما أتى السيد (العبادي) وقال نحن بحاجة للأموال والوضع الاقتصادي غير جيد أمر بتخفيض رواتبهم إلى (٢٥٠) الف في سنة ٢٠١٨ عندما أتت موازنة ٢٠٢٣ عمل البرلمان على إنصافهم وإعادة استحقاقاتهم أعادوا إلى (٥٠٠) الف لكن المالية صدرت توجيهات بإيقاف لأن انتهت سنة ٢٠٢٥ وانتهت الموازنة إيقاف العمل بالموازنة عاد راتبهم (٢٥٠) الف في حين استحقاقهم في وزارة الدفاع كسيولة أموال موجودة، قدمنا طلب لسيادتكم أن نضيف هذه الفقرة على جدول أعمال الجلسة القادمة حتى نصوت فقط على اطلاق رواتبهم، عندما انقطع راتبهم في ٢٠١٨ وانتهت موازنة ٢٠١٨ لم يعيدوه إلى (٥٠٠) الف لكن عندما اعدناه في ٢٠٢٣ وعندما انتهت موازنة ٢٠٢٣ أعادوه (٢٥٠) الف، بعض الصحوات الذين هم في الواجب عسكرياً وامنياً للحفاظ على امن المنطقة بعضهم راتبهم (٤٠) الف لأن لديهم استقطاعات وفي وزارة الدفاع تخصيصاتهم موجودة فقط نحتاج إلى غطاء قانوني حتى نصرف رواتبهم وهم ليس اقل من (٥) الف عنصر ينتظرون نظرة البرلمان وتعاطفهم حتى يطلقون رواتبهم وتعود لهم (٥٠٠) الف، أتمنى في الجلسة القادمة أن تضيفوا هذه الفقرة.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

الفقرات التي فيها جنبة مالية تعلمون اليوم نحن لا نستطيع أن نلزم الحكومة وهي حكومة تصريف أعمال يومية وبالأصل القانون يمنع أي إلزام فيه جنبه مالية إلى الحكومة بالتالي هي حكومة تصريف أعمال، هذه الفقرات تكتب بشكل تحريري وتناقش أيام إقرار الموازنة لإضافتها ضمن فقرات الموازنة، وزارة المالية ووزارة الدفاع هل تؤيد بوجود التخصيص؟

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

نعم تؤيد وجود التخصيص وبكتاب رسمي.

- النائب بهاء حسين علي الاعرجي:-

لدي ملاحظتين.

الأولى: تأخير انعقاد الجلسة لذلك عندما نقول الساعة (١١:٠٠) يجب أن تكون في الساعة (١١:٠٠) أو (١١:٣٠)، نحن لا نتحمل نأتي من الساعة (٩:٠٠) وبعدها نحن نصل في الساعة التاسعة وبعد ذلك يتوافد الباقون تباعاً، لذلك اطلب من هيأة الرئاسة الذي يتغيب أو يتأخر يكون لنا برنامج أو شيء أخر في القناة العراقية يذيعون اسمه مرة ومرتين وبعدها سوف يضطرون للحضور المبكر.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

سبق وأن تم مناقشة هذا الموضوع مع السادة النواب وأرادوا أن يكون موعد بدأ الجلسة الساعة (١١:٠٠)، هل تتذكرون عندما عرضنا على السادة النواب أوقات الجلسة؟ حُدد الخيار على الساعة (١١:٠٠) صباحاً، لكن مع شديد الأسف الكثير من السادة النواب لا يلتزموا في هذا الموعد، فأما أن نذهب باتجاه تغيير الموعد بموعد ثابت أو نذهب باتجاه مثلما تفضلت أن يتم الإعلان عن المتغيبين بشكل رسمي في وسائل الإعلام وحتى المتأخرين عن الموعد، لا يجوز أن نحدد الجلسة الساعة (١١:٠٠) وننتظر ويأتي المقرر ويقول العدد غير مكتمل ونمدد الجلسة نصف ساعة وبعدها تصبح (١:٠٠) كاملة حتى يكتمل العدد ونفتتح الجلسة، هو إجراء تنظيمي داخلي متفق عليه، بالتالي إذا الرئاسة باتجاه اتخاذ إجراءات قوية بتطبيق هذه الفقرة فنحن معذورين أمام السادة النواب، والمسألة بدأت تتكرر كأنما أصبحت سياق نعلن الجلسة الساعة (١١:٠٠) ونفتتح الجلسة الساعة (١:٣٠) فأما أن نذهب إلى (١:٣٠) مباشرة أو نعود ونبدأ الساعة (١١:٠٠) ورؤساء الكتل يجب أن يأخذوا

دورهم في هذه المسألة، ولا يوجد اسهل من توجيه الدائرة الإعلامية إعلان الأسماء للمتأخرين عن الحضور لموعد الجلسة بالتالي هذا يكون ضعف وتضعيف لعمل مجلس النواب ونحن لا نريد أن نصل إلى هذه الخطوة نريد أن نتعاون رئاسة ورؤساء كتل والسادة النواب في الانتظام بعقد الجلسات.

- النائب بهاء حسين علي الاعرجي:-

أنا لست أجامل أشيد بالرئاسة وجميعنا نقول الدورة السابقة كانت ضعيفة، حتى نقويها بعض من السيدات والسادة النواب يقدمون بعض الطلبات بإصدار قرارات تعيينات ومخصصات فيها أمور مالية لا يمكن حدوثها في الواقع سوف تضطر تكتب الرئاسة واللجنة المختصة إلى الدوائر المعنية وبعدها تعود، الكتب التي تخرج من المجلس يجب أن تكون واجبة التنفيذ وتكون واجبة التنفيذ عندما تكون موافقة للقانون والدستور والظرف الموجود في الدولة وبالخصوص الأمور المالية، أنا أشير الرئاسة أن تلحق ايضاً هذه الأمور بقرار المحكمة الاتحادية رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ الذي استثنى ثلاثة حالات مقترح القانون يجب أن يأخذ المجلس موافقة الحكومة إذا كان فيه جنبة مالية والثاني أن لا تكون هذه المقترحات مخالفة للبرنامج الحكومي والثالث إذا كان المقترح يمس مجلس القضاء فيجب التشاور مع المجلس، لتكون هذه دستور لنا حتى عندما يقدمون الطلبات ونوقع لا نحرج من زملائنا وبالتالي يؤدي إلى ضعف المجلس وضعف الرئاسة.

- النائب وعد محمود احمد القدو:-

أردت أن أتداخل في موضوع القروض الزراعية ومشكلة القروض الزراعية وبالخصوص في المحافظات المحررة، أنا أتكلم عن مدينة الموصل ومحافظة نينوى بشكل كامل سهل نينوى، تلعفر، سنجار وغرب نينوى، لدينا مشكلة حقيقية يعاني منها الفلاحيين في اليوم الحاضر، الفلاحين الذي اخذوا قروض في عام ٢٠١٢ قبل دخول عصابات داعش التكفيرية، اخذوا بعضهم قروض مرتفعة وصلت إلى مليار دينار و مليار ونصف دينار، بالتالي عندما عادوا بعد عمليات التحرير وتعلم عندما دخل داعش إلى هذه المحافظات سرق جميع الممتلكات وفجروا بعض الأبنية وبعضها قصفت نتيجة استخدام عصابات داعش لهذه الأبنية، بالتالي هؤلاء فقدوا كل ما يملكون من أموال أو من ممتلكات أو من أبنية، اليوم هؤلاء الفلاحيين في مشكلة قبل أن يصطدموا بهذه المشكلة ذهبوا بعد عمليات التحرير إلى اللجان المختصة فيما يتعلق في موضوع التعويضات وهذه اللجان بحكم قضائي اقرت لهم تعويضيات، والتعويضات وصلت إلى مبالغ مرتفعة، اليوم هؤلاء الفلاحين عالقين بين أمرين، أمر إن الدولة لا تسلمهم التعويضات من جانب وبنفس الوقت المصرف الزراعي يطالبهم بتسديد هذه القروض، وبلغ الأمر إلى إن المصرف الزراعي يلاحق هؤلاء الفلاحين بشكل قانوني وتم إصدار قرارات من القضاء عن طريق الممثل القانوني للمصرف الزراعي بمصادرة الأموال المنقولة والغير المنقولة والمنع من السفر وإعاقة حركة وحياة الفلاح في الوقت الحاضر في محافظة نينوى، هذا الموضوع جداً مهم والكثير من الناس متأذين منه يوجد أناس لديهم قروض (٣٠) مليون أو (٤٠) مليون فقد جميع ممتلكاته لا يستطيع أن يسدد الآن عليه امر قضائي وملاحقة قضائية وامر قبض واسمه بالحاسبات واسمه بالمطارات لا يستطيع أن يذهب للعلاج ومصادرة أمواله المنقولة والغير المنقولة وجعلوه كالميت وهو حي، بالتالي اطلب من السادة واللجنة المالية ومن مجلس النواب العراقي أن يهتم في هذه الفقرة وان يعطي حلاً على اقل تقدير الذي لديه قرار تعويضات من اللجنة التعويضية أن يصلح الموضوع هو لديه تعويضات لدى الدولة ومطلوب قرض ايضاً عند الدولة أن يكونوا لجنة وهذه اللجنة تعنى في تسوية هذه الموضوع من اجل حل المشكلة للفلاح.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

اليوم واحدة من الأمور التي تم التطرق لها بالاجتماع مع الجمعيات الفلاحية وممثلي الفلاحيين والمزارعين هي هذه النقطة وذهبنا باتجاه تكليف لجنة الزراعة والموارد المائية بالتعاون مع الجمعيات من اجل إيجاد صيغة حل لطريق المقاصة أو غيرها من اجل وضع حلول حقيقية لمثل هذه المشكلة التي يعاني منها الكثير من الفلاحين.

- النائب اياد عبد الجبار كريم الجبوري:-

نحن جمعنا لا يقل عن (١٢٠) توقيع فيما يخص المشكلة الأساسية التي نعاني منها بالخصوص في محيط بغداد وبالخصوص المناطق المحيطة في مطار بغداد الدولي، الفرص الاستثمارية تمنح ضمن قوانين وتستند على قرارات لمساحة معينة، القانون أو الإجازة الاستثمارية التي منحت إلى مشروع (الرفيل) التي مساحتها (١٠٦) الف دونم بالطبع كانت مخالفة تماماً لجميع القوانين والقرارات التي موجودة، في ٢٠١٩ عملنا بعض الكتب من خلال رئاسة المجلس ومن خلال باقي الدوائر والمعنية واستضافنا الله يرحمه كان رئيس الهيأة دكتور (سامي الاعرجي) قال نحن في أزمة في هذا الموضوع وهذه سوف تعكس سياسياً وكان يوجد اتفاقات مع الحكومة في هذا الموضوع، بالطبع أي فرصة استثمارية عندما تمنح يجب وفق معطيات وموافقات رسمية وسند الأرض وعائديته والأراضي المتعاقد عليها والملكية الخاصة وجميع التفاصيل الموجودة، عندما تمنح (١٠٦) الف دونم ما معناه نصف بغداد بجانب الكرخ، الشكاوى تعالت ودخلت بها دول ودخلت بها مصادر وتأثيرات قالوا نكتفي فقط بالأراضي التي داخل المطار، منحت هذه الفرصة إلى المستثمر (حسين السجواني)، لذلك انحصرت هذه المساحة للفرص الاستثمارية ما يقارب (١٣) الف دونم و (٣) الف دونم و (٢) الف دونم وعلى شركات محددة، عندما فاتحنا الجهات المعنية في الموضوع تعذرت وصدر إيقاف من مجلس محافظة بغداد وبنفس الوقت من مجلس النواب صدر إلى هيأة الاستثمار الوطني بإيقاف الإجراءات وايضاً كتاب من أمانة بغداد يقول نحن لم تعرض لنا هذه الفرصة الاستثمارية ولم نعلم هيأة الاستثمار بالمساحة أو مصادقة الأراضي العائدة لنا أو عائدة إلى المحافظة، بالطبع لأن أمانة بغداد المساحات المعنية التي موجودة بالخصوص ضمن الحدود التي هي فاصلة ما بين الأطراف التابعة إلى محافظة بغداد والعاصمة بغداد هي مسؤولية أمانة بغداد، اليوم نفاجئ استلام من بعدها (سهى النجار) رئيسة هيأة الاستثمار ولم ينقطع هذا الموضوع والآن نفاجئ بأن كتب رسمية تصدر من رئاسة الوزراء ومن الحكومة تمنع الفلاحيين من تجديد عقودهم أو بالأحرى قسم من الفرص الاستثمارية منحوها من غير الرجوع إلى اغلب الوزارات التي من المفترض أن يعود إلى وزارة النفط والى وزارة الكهرباء والى وزارة الآثار إلى جميع الوزارات المعنية بهذا الموضوع، نحن قمنا بجمع (١٢٠) توقيع وتوجد استضافة في لجنة الاستثمار سوف تكون يوم الخميس، من خلال جنابكم الكريم ومن خلال مجلس النواب الموقر نريد أن نفاتح رئاسة مجلس الوزراء بمعالجة هذا الخلل وهذا الخلل الموجود انعكس سلبياً على الفلاحيين منذ حكومة ٢٠١٩ وأتى ما بعدها هذا الموضوع ولم يتم علاجه، لذلك نطلب من رئاسة المجلس تدخلكم في هذا الموضوع لمعالجة هذا الأمر.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

إن شاء الله يتم معالجة هذا الموضوع من خلال اللجنة المختصة والمراسلات مع الجهات المختصة.

- النائب ناظم محمد دويج الأسدي:-

نحن أمام مسؤولية كبيرة أمام الشعب العراقي بالخصوص في المسائل المهمة والمصيرية ومن اهم المسائل المصيرية هي الغذاء والدواء والمياه وأؤكد على المياه، ونحن لدينا مشكلة كارثية سوف نواجهها إذا لم ندير موضوع المياه بالصورة الصحيحة، وزير الموارد المائية أتت له وفرة مائية ولله الحمد منذ (٣) اشهر واصبح لدينا تقريباً (٢٠) مليار متر مكعب وقبل

(٣) اشهر كان لدينا (٣,٥-٤) أنا لست ضد الزراعة أنا مع الزراعة والفلاحيين ولكنه يدير المياه بصورة خاطئة جداً وهناك الكثير من السلبيات ونحتاج إلى وقفة صحيحة نستضيف وزير الموارد المائية أعطى خطة زراعية خطأ (١٠٠%) سوف تستهلك جميع المياه، بالنتيجة نحن قبل (٦) اشهر نخشى على العراق من المياه اليوم الوفرة المائية التي أتت ومهمة نضيعها بطريقة عشوائية غير مدروسة، يتحكمون بها أشخاص، الزراعة مهمة بالطبع لكن يجب أن تطلق من مجلس النواب يجب أن تكون دراسة حقيقية، وزير الموارد المائية يدير موضوع المياه بطريقة خاطئة، عليه أنا أطالب باستضافة وزير الموارد المائية، المسألة الأخرى: وهي مهمة أنا رأيت حالة غير جيدة في الشارع مستهجنة وغير صحيحة في احد السيطرات وانا لا أريد أن اذكر اسمه احد النواب تجاوز هو وحمايته على منتسف أوقفهم ارد فقط أن يسألهم انتم من لم يقفوا له وتجاوزوا عليه وفي الحقيقة هذا موضوع خاطئ جداً ويضعف المجلس ويضعف وضع المجلس وعمل المجلس نحن انتخبنا الشعب العراقي والشعب العراقي له فضل علينا ولسنا نحن المتفضلين على الشعب العراقي، بالنتيجة نحن أصحاب قانون إذا نحن نتجاوز على المنتسب ماذا يبقى للمواطن العراقي فسيادة الرئيس وعذراً على هذا اللفظ الذي لديه أسلوب التهجم كنائب وجميع النواب محترمين يذهب يعمل خارج مجلس النواب، مجلس النواب محترم ويضيف إلى الشعب العراقي قوانين ونتائج ومراقبة، أما أنت كنائب تذهب وتتجاوز على المنتسب لا حول ولا قوة هذا مرفوض سيادة الرئيس.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بالنسبة إلى الفقرة الأولى اللجنة المختصة أكيد يجب أن تأخذ دورها في هذا المجال وتقدم تقريرها وتوصياتها ومن ثم نرى أنه الأمر يتطلب استضافة في داخل اللجنة أو استضافة في داخل قاعة مجلس النواب وفي هذا الوقت بناءً على التوصيات التي تأتي لنا من اللجنة المختصة، أما الموضوع الثاني فأخواني أكيد سمعة مجلس النواب والتصرف الذي يليق في مجلس النواب يجب أن يكون هو السمة الغالبة من السادة في أداء مهامهم و واجباتهم وتكاليفهم، نحن ممثلين عن الشعب، نحن ندافع عن حقوق الشعب، يجب أن نمثل الشعب بالصورة التي تليق فينا وتليق في الشعب، أكيد مثل هكذا أفعال مستهجنة ونحن بالأكيد ضدها.

- النائب قصي عباس محمد حسين:-

بدايةً نحن نبارك للسادة الفلاحين هذه الشريحة المهمة إنصافهم من قبل مجلس النواب العراقي بإصدار هذا القرار النيابي المهم في هذا الوقت بالتحديد، ملاحظتي سيادة الرئيس حول الخطة الزراعية، حقيقةً هنالك قسم من الفلاحين وخصوصاً في محافظة نينوى (منطقة سهل نينوى) في العام الماضي لم يشملوا في الخطة الزراعية لكون الأراضي الزراعية ليست بأسمائهم أو لا توجد لديهم إجازات لموضوع الآبار، بالتالي في هذا القرار حقيقةً أيضاً سوف لن يشملون نتمنى من السيد رئيس الجلسة، إعادة النظر بالقرار الذي صدر و شمول جميع الفلاحين الذين هم من ضمن هذه الخطة، لأنه قسم من هذه الأراضي أراضي ديمية و بأسم أصحاب أملاك بالتالي الفلاح ما هو ذنبه، نتمنى أن يشمل جميع الفلاحين من ضمن الخطة الزراعية لهذا العام.

- النائب ذكرى عمار احمد الربيني:-

أنا أرغب أن أتكلم عن موضوع مهم جداً والذي هو موضوع البدل النقدي لعوائل الشهداء عن محافظة بغداد، مؤسسة الشهداء تعطي إلى عوائل الشهداء بدل نقدي مبلغ (٥٠) مليون على شكل ثلاث دفعات لبدل عن قطعة الأرض المخصصة لهم، تعلم عوائل الشهداء هم عوائل مهمة وشريحة مهمة لما هي مكانة الشهيد في الإسلام كله، نحن هذه الفترة متوقف البدل النقدي الذي هو الدفعة الأولى (١٠) ملايين، متوقفة منذ مدة طويلة، نطلب من رئاسة المجلس اتخاذ إجراءات لإعادة إنصافهم

وتسليم باقي الدفعات، على الأقل الدفعة الأولى يعني التي هي مبلغ زهيد يعتبر (١٠) ملايين كدفعة أولى تعطى إلى عوائل الشهداء واصلة إلى الدفعة العاشرة متوقفة، نطلب إجراء ومساعدة إلى هذه الشريحة المهمة وعوائلهم حفظاً لكرامتهم، أغلبهم عوائل متعففة خصوصاً في اطراف بغداد، يعني نحن في النهروان لدينا الكثير من الشهداء تأتي لنا عوائلهم حالتهم يرثى لها يطرقون أبوابنا، نحن الذي نقوم فيه يعني نعطيه مبلغ بسيط أو حصة غذائية أو كذا، فنحن هذه شريحة مهمة ونطلب من سيادتكم اتخاذ أو تشكيل لجنة أو مساعدتهم بأي إجراء قانوني حتى نوصل مبلغ على الأقل الدفعة الأولى لعوائل الشهداء.

- النائب عماد قاسم عزيز عبد علي:-

نحن تعودنا منذ (٢٣) سنة ماضية أنه نحن نوجد الحلول عند وقوع المشاكل، أبداً لم نجرب أن نوجد حل قبل وقوع المشكلة مع العلم أنه نحن لدينا أشخاص تستشرف المستقبل و تستقرأ الواقع وتعلم بوجود المشاكل، لكن نحن إلى حد الآن لم نعالج المشاكل قبل وقوعها، ننتظر المشكلة تحدث و تتفاقم وتحصل أزمة حقيقية ومن ثم نبحث عن حلول، و حلول أوقات الشدة غير حلول أوقات الرخاء، على سبيل المثال مثلاً نبحث عن أنتاج الطاقة الكهربائية و صيانة الكهرباء بوقت الصيف بوقت الحاجة الماسة وبالتأكيد سوف تكون حلول ترقيعيه و للأسف الـ (٢٣) سنة ماضية لم نتعلم كيف تدار الأمور و كيف تحل، الذي جعلني أتكلم في هذا الموضوع بصراحة هو لجنة الزراعة والموارد المائية عندما قرأت قانون المجلس الوطني للمياه، أعتقد أنه بدل أن نشغل أنفسنا بقوانين أنا وأنت والسادة النواب نعلم أنه سوف لن تمر وسوف لن تحصل ولديها معارضة كبيرة من المجلس لكن تدرج بالمجلس، تأخذ وقت كبير و هي غير منتجة، أنا أعتقد أنه هذه اللجنة.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أن شاء الله بالتعاون وجهود جميع السادة النواب أن شاء الله نقر هذه القوانين المهمة والتي هي تعتبر نقلة نوعية بالعمل التنظيمي والقانوني في الدولة العراقية.

- النائب عماد قاسم عزيز عبد علي:-

سيدي الرئيس أنا وأنت نعتقد أنه بعض هذه القوانين لن تمر، أنا وأنت نعتقد وبقية السادة النواب.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

لا، نعتقد إنها تمر.

- النائب عماد قاسم عزيز عبد علي:-

لكنه نشغل أنفسنا فيها، عموماً أنا أرى أنه بما أنه الآن نحن في وقت وفرة مائية أنا أرى تشكيل هذا المجلس و قراءة ثانية لهذه اللجنة تعد قراءة ثانية و نسرع باتخاذ الأجراء و تشكيل هذا المجلس حتى يمر الموضوع و نبحث عن مفاوضات بالمياه و عن حل ملف المياه قبل أن تقع الأزمة، أنا بصراحة لا ارغب أن أطيل لكن بقى موضوع أخر مهم أنه نحن محافظات بعيدة ونأتي نلتزم بأوقات الدوام للمجلس ونحظر قبل الجلسة بساعة أو أكثر وثم نفاجئ أنه الجلسة بدل أن تكون الساعة الحادية عشر صباحاً تتحول إلى الثانية بعد الظهر وهذا وقت طويل جداً أرجوا معالجته مستقبلاً.

- النائب احمد عبد حمادي المساري:-

الموضوع الذي أرغب أن أطرحه هذا اليوم هو موضوع مهم جداً وطرحه أحد السادة قبلي موضوع الفرص الاستثمارية في حزام بغداد وخاصةً في مناطق غرب وجنوب غرب بغداد و ما يسمى بمشروع الرفيل، أنا أعتقد أنه هذه المناطق هي من أخصب مناطق حزام بغداد وفيها حصة مائية وهي سلة بغداد الغذائية، المفروض أن تكون فرص الاستثمار في مناطق أخرى ليست فيها حصة مائية، مناطق بور لا تصلح للزراعة تذهب فيها مشاريع استثمارية، بناء مدن، بناء مساكن، نحن مع

الاستثمار ولكن في الأماكن التي تصلح للاستثمار لا في الأماكن التي تصلح للزراعة و هي سلة بغداد الزراعية، لذلك أعتقد أنه يكون للمجلس وخاصة في اللجان المختصة موقف في هذا الأمر بأن ندفع فرص الاستثمار وخاصةً اليوم الاستثمار و فرص الاستثمار تأتي بقوة عندما يأتي إلى القائم مقام أو البلدية تقول له هذه الإجازة قد تم إعطائها من قبل مكتب رئيس الوزراء، تجد أنه ليس هنالك موافقات القطاعية لهذا الأمر، لا الزراعة، و لا البلدية، ولا القائم مقامية، لم يعطي رأيه في أي فرصة استثمارية وإنما جاءت من جهات عليا وهي مكتب رئيس الوزراء، أنا أعتقد بأنه السيد رئيس الوزراء لا علم له بذلك ولكن هنالك أشخاص داخل مكتب رئيس الوزراء هم اللذين يقومون بإعطاء هذه الفرص الاستثمارية التي هي ليست في مكانها أبداً وفيها تجاوز على أملاك مواطنين سواء كانوا يملكون الأرض كطابو أو يملكونها بعقود زراعية الـ (١١٧) وساكنين فيها ولديهم منشئات سكنية فيها ولديهم مزارع وبساتين لذلك نطالب نحن في البرلمان أن يكون له موقف في إلغاء ما تبقى من مشروع الرفيل وهو الجزء الخارج سياج المطار، نعم داخل حدود المطار وداخل سياج المطار، أنا أوافق أن تكون هذه فرصة استثمارية لأنها مناطق خالية من السكان، خالية من الزراعة، أما خارج حدود المطار فأنا اعتقد هذه أملاك و مزارع ومساكن لمواطنين لا يمكن التجاوز عليها.

- النائب عمر صالح عمر كوجر:-

هنالك مشكلة لمواطنين إقليم كردستان وهي مشكلة التأخير، التأخير في كل شيء، تأخير الرواتب لا يخفى عليكم وغلاء المعيشة في الكهرباء والغاز والنفط لا يخفى عليكم، إضافة إلى هذه هنالك مشكلة جديدة أوصلوها لنا المواطنين تأخير مواد البطاقة التموينية وليس التأخير فقط بل النقص فيها أيضاً خاصةً في الشهرين الأخيرين نرجوا التوجيه إلى الجهات المعنية أن الأحرى أنه يكون التعاون متساوي لجميع المواطنين في العراق وليس دائماً محافظات الإقليم تكون هي أخر المحافظات بالنسبة لتوزيع المواد التموينية وكذلك الرواتب أصبحت عادة سيئة للغاية و سياسة ممنهجة ظالمة يعني للحكومتين، المواطن هو الذي يدفع الضريبة و هو الضحية وليس المسؤول عن الخطأ الذي في الحكومة أو في أي جهة حكومية.

- النائب بريار رشيد شريف محمد:-

سيادة الرئيس تقريباً بكل القرارات والقوانين التي نحن نصدرها دائماً الذي هو لمصلحة شريحة معينة هذه الشريحة دائما في إقليم كردستان يسألون هذا القانون يشملنا أو هذه القرارات تشمل إقليم كردستان أو لا، خصوصاً المواضيع المتعلقة بموازنة حاكمة أو متعلقة في فلاحين أو قطاع زراعي أتمنى أن تكون شاملة لجميع المحافظات من دون الاستثناء و نتمنى أيضاً أن تكون القرارات سواء كانت عن الحكومة أو عن المجلس تكون مدروسة سابقاً وأكيد كذلك تشمل كل المحافظات ومن دون استثناء حتى لا نخلق توتر أو قلق عند المواطنين في إقليم كردستان أنه دائما يسألون و يكررون هذا السؤال و دائماً نحن نعلم يجب أن نؤكد على هذه المواضيع حتى مرات يشملهم في بعض الفقرات والقوانين أو القرارات.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بالنسبة لمزارعين الإقليم اذا كانوا مشمولين بالخطة الزراعية الاتحادية فأكيد هذه القرارات سوف تشملهم بدون انه نميز بين مزارعين الإقليم أو مزارعين المحافظات الأخرى، نحن كلامنا كان على وجود خطة اتحادية وهذه الخطة الاتحادية حصلت فيها بعض المعرقلات والمعوقات عاقت عمل المواطنين الفلاحين والمزارعين، فالقرار الذي صدر فهو يشمل جميع المشمولين بالخطة الاتحادية هذا حتى يكون واضح أن شاء الله.

- النائب ناصر تركي ياسر لفته ال عواد:-

سيادة الرئيس عادةً وأغلب الأحيان في موضوع الزراعة نعالج المشاكل فقط، ونتحدث عنها إطفاء قروض وغيرها لكن اليوم نحن بوضع خطر جداً، وضع الحرب القائمة وبلدنا في وسط هذه العاصفة، اليوم تصدير النفط متوقف، صراحة موضوع الزراعة يحتاج إلى وقفة، وقفة مهمة جداً لأنه اليوم أنت تعوض هذا النقص فقط في دعم هذا القطاع، دعمها بصورة كبيرة لأنه كما يقال الزراعة نفط دائم، يعني تحتاج وقفة من مجلس النواب تحتاج وقفة وتكون هنالك لجان حتى لجان يعني تتفاعل وتكون لها حركة دؤوبة في كل المحافظات، يعني وكأنه نحتاج وقفة لم نكن نفعلها ونعمل فيها ولكن الآن الوضع خاص، وضع جداً مهم أن نعوض هذا الخطر الاقتصادي والخطر المالي بالزراعة لأنه اليوم أغلب الدول التي مرت في هذه الحروب عندما وخير مثال الجمهورية الإسلامية عندما تحاصرت يعني كانت معتمدة ولديها اكتفاء ذاتي من خلال الزراعة، اليوم هذه التجارب يجب أن تنقل إلى بلدنا وصراحة تحتاج اهتمام جداً مهم، يعني والحمد لله سبحانه وتعالى رحمته في هذا الموسم بالأمطار وحصلت لدينا وفرة مائية ولا ننسى بناء السد في شط العرب أو في منطقة أبو فلوس تقريباً أكثر المعنيين الصراع على هذا المكان، وأيضاً يجب أن يكون هنالك نتائج حقيقية و خطط حقيقية و واقعية لهذا القطاع، اليوم لا يوجد سبيل غير هذا القطاع لأنه لا نعلم نحن أنه هذه الحرب متى تتوقف وكم عمرها وغيرها، نحتاج وقفة.

- النائب غفران اقبال يوسف الاعرابي:-

مداخلتي بخصوص مقترحات تعديل مشروع قانون المجلس الوطني للمياه، طبعاً بالنسبة لي استناداً للدور الرقابي والتشريعي الموكل ألينا ومن خلال القراءة المستفيضة لمشروع قانون المجلس الوطني للمياه وبغية أحكام النصوص القانونية بما ينسجم مع التحديات الجسيمة التي يواجهها الأمن المائي العراقي، هنالك أتقدم أليكم بمقترحات تعديلية لغرض تضمينها في التقرير، نقترح تعديل الفقرة الثانية تكون بصيغة الزامية قطعية، إقرار السياسة المائية الداخلة وتنسيق الخطة التشغيلية على ان تلتزم بها الأقاليم والمحافظات كافة وذلك لضمان عدم تعارض السياسات المحلية مع الاستراتيجيات الاتحادية، نوصي بإضافة ممثل عن الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء إلى عضوية اللجنة العليا لمفاوضات المياه الدولية لضمان موائمة مسودات الاتفاقيات مع الأطر الدستورية والالتزام الدولي وضرورة إضفاء الطابع الإلزامي على رفد بنك المعلومات بنص يقتضي بالزام كافة المؤسسات الحكومية والقطاعية بتزويد الدائرة الاستشارية بالبيانات والخرائط الفنية والمائية المستحدثة لتمكين المجلس من بناء رؤية استراتيجية مبينة على أرقام واقعية.

- النائب سروه محمد رشيد زنكنه:-

سيادة الرئيس دائماً داخل مجلس النواب والحكومة نحن نتكلم عن تنويع الإيرادات وعدم الاعتماد على مصدر واحد وهو النفط للموازنة، مع الأسف كل سنة الفلاحين تسديد مستحقات الفلاحين تتأخر، كيف نطالب من الفلاحين أنت يزيدون محاصيلهم وأصلاً الحكومة لا تعطيهم المستحقات، نحن موجودين داخل مجلس النواب الآن الحكومة على الحكومة ترليون وستمائة مليار دينار للفلاحين للسنة ٢٠٢٥، لذلك سيدي الرئيس أطالب من حضراتكم تشكيل لجنة لتحديد صلاحية الحكومة و وجود الوفرة المالية للحكومة وتسديد استحقاقات الفلاحين لأن الفلاحين ليسوا غير مهمين مثل الرواتب الموجودة، نحن دائما نتكلم عن الرواتب، الرواتب مهمة والموظفين مهمين ولكن الفلاحين أهم لأنه هم ليست لديهم أي شيء غير أراضيهم وغير محاصيلهم وليس لديهم لا راتب و لا رعاية اجتماعية ولا أي دخل أخر.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

سيادة الرئيس هو موضوع تم التطرق له أمام حضرتك لكن لا بأس في الإعادة له، لدي بعض النقاط.

النقطة الأولى موضوع نحن تفاءلنا خيراً ولا زلنا متفائلين بأداء هياة الرئاسة الرئيس ونائبيه في هذه الدورة، سيادة الرئيس نقطتين أتمنى من حضرتك والسيد رئيس المجلس أن توضع حد لها، موضوع هدر الوقت، وقت الرئاسة و وقت النواب بموعد الجلسات ولا تحصل جلسة، يعني الساعة الحادية عشر واليوم والتي قبلها والتي قبلها تعقد الجلسة الساعة الثانية أو الثالثة، سيادة الرئيس نحن لا نقترح عليكم شيء، لديكم نظام داخلي مصوت عليه من الدورة الأولى لمجلس النواب، هذا النظام الداخلي سؤالي لماذا لا يأخذ طريقه إلى التطبيق، اليوم لدينا (١٤٦) نائب غير حاضرين للجلسة و وقت الجلسة مفتوح، حدد وقت وبعد ثلاث أو اربع ساعات حتى تعقد الجلسة، أتمنى على هيأة الرئاسة ونحن نؤكد أنه ثقتنا عالية فيكم أنه تضعون حد إلى هذا الموضوع، الجلسة يحدد لها وقت تعقد جيد، أو لا تعقد ترفع إلى نصف ساعة بعدها ترفع، هكذا تعودنا في الدورة الثانية والأولى والثالثة كذلك والرابعة إلى أن الآن الموضوع بدأ.

الموضوع الآخر سيادة الرئيس موضوع المياه، اليوم المجلس الوطني للمياه أتمنى نحن على أبواب تشكيل حكومة، لا تمنح الثقة لأي حكومة كانت إذا لم تضع خطة واضحة للتعامل مع ملف المياه، كل الدول المجاورة للعراق و دول العالم أعلى سلطة تنفيذية تمسك ملف المياه وتعتبره ملف سيادي، نحن لا نعلم من المسؤول، هنا جلبتم الموارد المائية لا يعرف أي شيء، تحياتنا إلى السيد الوزير لكن هي هذه الحقيقة، ولا نعلم أين التقصير ومن هو المسؤول وبالنتيجة البلد يعاني والفلاح يعاني وبالذات الوسط والجنوب.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هذا يدفعنا على أنه نسرع بتشريع هذا القانون، لأن نحن أمام تحدي حقيقي في مسألة المياه، نحن نتحدث بالاستدامة، الاستدامة نحتاج إلى تشريع هذا القانون والإسراع في تشريع هذا القانون.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

الموضوع الأخر سيادة الرئيس اللجان، سيادة الرئيس المجلس لا زال مشلول، اللجان يجب أن تحسموها لأنه موضوع نائب يدخل ونائب أخر يخرج واللجنة تعدلت وهذا يريد هذا، هذه الأمزجة لا تنتهي، الرئاسة أملنا فيكم أن تحسمون هذا الموضوع.

الموضوع الأخير الاستجوابات سيادة الرئيس، أهمية وقيمة مجلس النواب ونظرت الشارع له من خلال مسائلة الحكومة والهيئات المستقلة، نواجه صعوبة بتمرير ملفات الاستجواب، نحن ناوين هذه الفترة وأكيد عدد من السادة النواب تفعيل ملف الاستجوابات، يفعل عن طريق الرئاسة، أنا مضى علي أكثر من أسبوعين قدمت الملف ولا زال لا أعلم لماذا لا يمضي.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

مجرد إجراء تنظيمي فقط لا يوجد لدينا أي صعوبة في ملفات الاستجواب اذا كانت مكتملة الجوانب، بمجرد أن نكمل إجراءات اللجان ومن ثم نباشر في الاستجواب وأهمية هذا الملف هو الواجهة الحقيقية لعمل مجلس النواب والإشارات الإيجابية التي مكن أن ترسل إلى الشارع العراقي والى النخب السياسية بأنه مجلس النواب يسير بالسياق الصحيح.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

واليوم سيادة الرئيس القرار الذي أتخذ جزاكم الله خير يخص الفلاحين من المفروض أن يأخذ طريقه إلى التطبيق.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أن شاء الله أكيد سوف نتابع القرار الذي يصدر من مجلس النواب سوف يتم متابعته من أجل أن يكون منفذ على أرض الواقع.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

بصراحة يعني شكرنا وامتناننا إلى جهودكم اليوم وعلى مدار اليوم التي مضت في استقبال المواطنين الفلاحين والمزارعين في القاعة الدستورية والأهم من هذا هو الإجراء الذي تم بعد الاستضافة بصراحة وهذه نادراً ما تحدث أنه الاستضافات عادة ما تكون شكلية ولكن اليوم أثبتنا بجهودكم ورئاستكم للجلسة، جزاكم الله خير أنه إصدار قرار نيابي حقيقةً وشكراً للسادة النواب كافة للتصويت بهذا القرار النيابي، هذا ما يتعلق بالمواطنين الفلاحين والمزارعين.

قضية أخرى مشابهة سيادة رئيس الجلسة، صدر قرار من مجلس الوزراء قرار (٨٩) لسنة ٢٠٢٦ يعني يوم ١/٢٢ أعتقد صدر ونافذ من يوم ٣/١ أيضاً بزيادة التعرفة الكهربائية (تعرفة الجباية الكهربائية) لأصحاب الفنادق، يعني حولوها من الصنف السياحي إلى التجاري، أصبحت من (٦٠) دينار إلى (١٢٠) دينار ونفذ منذ شهر، والحقيقة هذا سبب إرباك غير طبيعي، طبعاً هذه القرارات صدرت ما بعد الانتخابات، القرارات كانت جميعها مكدسة يعني المشكلة ليست مشكلة حديثة، مشكلة قديمة وهذا قصور واضح في وزارة الكهرباء وسياسات الحكومة على مدار هذه الدورة والدورات السابقة، هذا سبب مشاكل كثيرة لأصحاب الفنادق بصراحة سيادة الرئيس، لماذا، لأنه أولاُ ظرف الحالة الآن وظرف ركود اقتصادي واضح وانا أتكلم عن فنادق بالذات فنادق محافظة كربلاء، الكاظمية، النجف الأشرف، بغداد، هذه المناطق سياحية وكذا، توقف تام لهذا الموضوع وأفرض عليهم جباية مضاعفة، الذي أتمناه من جنابك الموافقة على استضافتهم مع فئة أيضاً أخرى تضررت بقرار كذلك غريب جداً من وزارة الداخلية يتعلق بشركات السياحة، الشركات السياحية، أنا أتكلم عن شركات صغيرة إلى متوسطة، هذه عصب القطاع السياحي أيضاً، فرضوا عليهم مبلغ مالي (١٥٠) مليون دينار كتأمينات في مقابل إجراءات غريبة بصراحة يعني، وهذه بالتالي قطعت الطريق على كثير من الشركات المتوسطة والصغيرة وتؤسس شركات متنفذة كبيرة واحدة أو أثنين، استلمت قضية منح الفيزة وغيرها، لماذا؟ لأنه ليس الكل يستطيع أن يدفع الـ (١٥٠) لأنه هي مبالغ ضئيلة سيادة رئيس الجلسة، يعني هذه الشركة هي عبارة عن عذراً عن التعبير هي أشبه بالحانوت لا أرغب أن انتقص منهم، أشبه والله بمكتب صغير أو (دكان)، يعمل لديه عامل أو موظف فاتح مكتب يبيع بطاقات تذكرة لكن هو منظم أمره أصبح شركة و شركة صغيرة، أنا أتي افرض عليهم هذه الأمور القاسية بحيث أجعل هذه الشركات الصغيرة تسكت و تتجه الأنظار جميعها إلى شركات متنفذة وكبيرة وهذه سوف تكون لها توابع، الحقيقة هذا مضر في الاقتصاد، مضر باقتصاد السوق، لذلك أتمنى من جنابكم حقيقة استضافة أصحاب الفنادق وأصحاب الشركات السياحية بحضور ممثل عن وزارة الداخلية المعني بقضية إصدار الفيزة أو هذا الفرض و رئيس هيأة السياحة بإعتبار القضية تخص الفنادق و تخص الشركات السياحية، أتمنى من جنابك حقيقة أن ترأس لنا جلسة متى ما تحددها نحن نكون جاهزين وبحضور ممثليهم حتى أنا أبلغهم صراحة.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

دائرة العلاقات ينسقون مع السيد النائب لتحديد موعد لاستضافة ممثلين عن هذه الشريحة وأيضاً تكون بحضور اللجنة المختصة، أيضاً الأخوة أعضاء اللجنة المختصة، التنسيق يكون أنت والعلاقات عن حضور الممثلين من الجهات المعنية في هذا الملف وأيضاً اللجنة المعنية داخل مجلس النواب بمتابعة هذا الملف وتحديد موعد استضافة واللقاء فيهم أن شاء الله وإيجاد الحلول المناسبة.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

سيادة الرئيس قضية أخرى، صوتنا في مجلس النواب على قرار نيابي رقمه (١٨) لسنة ٢٠٢٦ صدر يوم أعتقد ١/٢٧ يتعلق بذوي المهن الطبية والصحية ومعالجة أوضاعهم وأنا كنت عضو في اللجنة وصدر حقيقة بجهود كبيرة من أعضاء اللجنة وبمدة قياسية اقل الشهر صدر يوم ٢٠٢٦/٢/١٥ صوتنا عليه داخل مجلس النواب التوصيات وأرسلت إلى الحكومة مضى

عليها شهرين والى الآن لا توجد أي استجابة، لا نعلم ماذا حصل الإجراء، نعم نعلم الحكومة منقوصة الصلاحيات ولكن توجد إجراءات ممكن أن تتخذها أو على الأقل تهيؤها.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

قرارات مجلس النواب وأن كانت هي توصيات لكن تحتاج إلى المتابعة وعدم ترك متابعة لأنه قوة قراراته أو توصيات مجلس النواب تكون من خلال تنفيذها على أرض الواقع والتنفيذ لا يحصل اذا لا توجد متابعة دقيقة من قبل اللجان المختصة بخصوص هذه القرارات الصادرة من مجلس النواب، أن شاء الله لجنة الصحة تتابع هذا الملف.

- النائب غيث رعد محمد شبع:-

مستثمرين وجود سيادتكم وكذلك السيد رئيس لجنة الزراعة في تضمين فقرة على مقترح القانون المجلس الوطني، إمكانية إضافة لجنة الزراعة عضواً في هذا المجلس، أنا في اعتقادي انه نحن الأقرب إلى الشعب ونحن اللذين نسمع همومهم، المجلس الوطني للمياه لا أعتقد أنه سوف يتمكن من التواصل مع المواطنين أكثر من السادة النواب لهم هذه القدرة والقابلية للتواصل مع المواطنين هذا أولاً، الفقرة الثانية استدلالاً و تأسيساً لما ورد في المادة الثانية الفقرة (٤) متابعة الإجراءات الحكومية الخاصة بمعالجة موضوع تلوث المياه، السيد الرئيس يمكن تعلمون جنابكم والأخوة الماء له خواص ومن خواصه أنه عديم اللون والطعم والرائحة، اليوم نحن ماءنا في محافظاتنا و خصوصاً أذكر منها المحافظات في الوسط والجنوب ذو لون وطعم و رائحة، الخواص التي يتميز فيها الماء غير موجودة ألفت انتباهكم إلى خطورة هذا الملف و أرجوا الاهتمام أيضاً بقضية توصيات المقترحات لمعالجة هذه المشكلة، اليوم نحن الأسباب التي أدت إلى تلوث المياه هي من أهمها اللقاءات مياه المجاري في الأنهر، يمكن جنابكم تعلمون اليوم لدينا هذه محافظاتنا وهذه محطات معالجة المياه الثقيلة أغلبها لا يعمل والذي يعمل منها الطاقة الاستيعابية له غير كافية، بالتالي يتم إلقاء الفائض بشكل مباشر إلى الأنهر، صفات المياه يمكن جنابكم نحن أغلب الفحوصات التي وردتنا من محافظاتنا أنا كنت نائب رئيس مجلس محافظة النجف وكنت أضن أن هذه المشكلة محصورة بحدود محافظة النجف الأشرف، لكن في وجودي في بغداد وقبل أيام بعد اطلاعي على نتائج فحوصات من الجادرية والكرادة والكرخ والرصافة، أغلب هذه الفحوصات تشير إلى تلوث المياه ببكتريا تسمى ببكتريا القالون، هذه العينات مأخوذة من مياه الإسالة التي هي يفترض أن تكون صالحة للشرب والاستعمال، سيادة الرئيس لك أن تتخيل بوجود بكتريا القولون التي هي مخرجات قولون الإنسان، مخرجات مياه المجاري موجودة في المياه الصالحة للشرب و تأثيراتها والأمراض المرافقة لها، هذا من جانب وهذا لا يعتبر أسوء شيء فيما أذكره الآن إلى جنابكم، أيضاً وجود المركبات الكيميائية، المركبات الكيميائية المعادن الثقيلة ، الكاديم يوم، الكروم يوم، النحاس والقصدير وغيرها من هذه المعادن وبتراكيز عالية جداً في هذه المياه فبالتالي لها تأثراتها ويمكن جنابكم ترد إلى مسامعكم كثر الحالات، الإصابة بالسرطان، عجز الكلى، تشوه الأجنة في الأرحام، الأمراض الجلدية المختلفة التي لم نكن نراها عدا أنه نسمع فيها فقط في الكتب بإعتبار أنه أنا دكتور، نشاهد بعض الصور كانت هذه الصور عبارة عن حالات موجودة غير موجودة في العراق، الآن أصبحت موجودة وتراجع إلى المستشفيات بسبب تلوث المياه، المصدر الثاني للتلوث هو إلقاءات مياه المستشفيات يمكن جنابكم تعلمون في المستشفيات توجد محطات لمعالجة مياه المستشفيات قبل القاءها في المجاري، يعني تخيل كم هذه مياه المستشفيات فيها مشاكل كثيرة تعالج قبل أن تلقى في مياه المجاري، الآن تلقى بشكل مباشر إلى مياه الأنهر، والمصدر الثالث هو المدن الصناعية، أيضاً إلقاءات هذه

المياه تحصل بشكل مباشر إلى مياه الأنهر، حالياً قد أنه جنابكم يقول أنه والله مستشفى مدينة الطب بعيدة عن النجف أو بعيدة عن البصرة ماذا يجلب هذه محتويات المياه إلى البصرة، لا هذه المركبات عبارة أغلبها عن أيونات تتحد مع جزيء الماء مشكلة جزيء جديد قادر على الانتقال لآلاف الكيلو مترات، بالتالي هذه الفحوصات التي لدينا تؤكد أنه تلوث المياه، قد أنه أيضاً أحد يقول أنا الحمد لله أشرب من هذا الماء الذي هو مفلتر، لكن أنت تستعمل مياه الإسالة في المضمضة والطبخ وللوضوء وأحد يغسل وجهه أيضاً، فنحن لسنا ببعيدين عن مصدر الخطر بالإضافة الى المواطنين الموجودين في القرى والأرياف يستعملون هذه المصادر بشكل مباشر دون المرور بمراحل التصفية الصحيحة، نقترح على سيادتكم وأنتم رئيساً للجان تشكيل لجنة، هذا الموضوع لا أعتقد من الممكن أن يحل بسنة أو أثنين، تشكيل لجنة دائميه لمتابعة ملف تلوث المياه، أنا أرى أنه توجد ضرورة ملحة لهذا الملف أنه أن يؤخذ بعين العناية والمتابعة.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

تم تشكيل لجنة، لجنة تلوث مياه دجلة، تم تشكيل هذه اللجنة، كلامك صحيح طلبت بتشكيل لجنة دائميه وواحده من مهامه تكون مهام لجنة الزراعة والمياه والأهوار، لان تعرفون صعوبة تشكيل اللجان وانتقال السادة النواب من لجنة إلى لجنة، واحدة من المهام تضاف إلى اللجنة التي تم تشكيلها، ممكن اللجنة التي تم تشكيلها برئاسة النائب (يوسف الكلابي) ومجموعة من السادة النواب اخذوا زمام المبادرة وبدأوا في الاستضافات ويوم أمس كان لديهم لقاء مع أمين بغداد وبدأوا يستضيفون الجهات المعنية بهذا الأمر ومن ثم ننتظر التوصيات، اذا جنابك تشترك مع اللجنة في هذه المعلومات المهمة ممكن نبدأ من هذه تعتبر نواة عمل.

- النائب غيث رعد محمد شبع:-

أنا أقول أهمية هذه اللجنة عمقها الأن اللجنة التي موجودة مختصة فصلية محددة ومعينة، اذا تم توسيع المهان على هذه اللجنة ورفقها بالجنة الزراعة سوف يكون شيء جداً مهم، الحلول التي نحتاجها يجب أن يكون مشروع وطني يتبنى سلامة الأمن المائي للمواطنين وهذا ابسط حق ممكن المواطن يتمتع به، وتتضمن هذه الحلول توسعة محطات معالجة المياه الثقيلة الأن لا توجد إمكانية.

الموضوع الثاني: إنشاء محطات لمعالجة مياه الشرب تنسجم مع الحاجة الحقيقية لم تعد المحطات التي الأن تعمل (بالكلور) وغيرها تنفع مع نسبة السمية ونوع السموم الموجودة في المياه، نحتاج تبني مشروع وطني حقيقي لإيصال ماء صالح للشرب لأبناء بلدنا.

- النائب طالب حساب كشيش البيضاني:-

سيادة الرئيس كما تعلم نحن على أبواب الحصاد للموسم الحالي من (الحنطة) لكن اليوم نلاحظ إن اغلب الصومعات هب ممتلئة بمخزون الحنطة، بلغ إنتاج الحنطة لموسم (٢٠٢٥) حوالي (٤٣٧٩) الف طن، أعلنت وزارة التجارة إن لديها اكتفاء ذاتي لغاية (٢٠٢٧) محافظة (واسط) شهدت مثلاً (٥٥٩) الف طن لعام (٢٠٢٥) مساحة قدرها (٧٠٦) الف طن، اليوم وجود الحنطة في الصوامع لفترة اكثر من سنة تؤثر على جودة الحنطة، في الموسم القادم سوف يكون لدينا تسويق أين نضع التسويق القادم من الحنطة، الفترة الماضية لدينا حنطة وموجودة في الصومعات والصومعات ممتلئة وهذا مضى عليه سنة أو أكثر، بالتالي هذا تأثير على جودة الحنطة لماذا نحن اليوم لا نصدر الحنطة الموجودة لدينا سابقاً، بالتالي اليوم نستقبل الحنطة الجديدة هذا الموضوع جداً مهم.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

إن شاء الله سوف يتم متابعة هذا الموضوع من خلال اللجنة المختصة.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

سيادة الرئيس نسأل الله لكم التوفيق في أداء عملكم النيابي والارتقاء بهذا العمل النيابي وهو مسؤولية كبيرة وخاصة مع الظروف الحرجة التي يمر بها البلد والظروف الخانقة التي يمر بها المواطنين الكرام، أنا أتحدث بالدستور والنظام الداخلي.

المادة (١٣) من الدستور.

أولاً: يُعد هذا الدستور القانوني الأسمى والأعلى في العراق، ويكون ملزماً في أنحائه كافة وبدون استثناء.

المادة (٦١) (ثانياً) من الدستور صلاحيات مجلس النواب الرقابة على أداء السلطة التنفيذية، كيف نراقب على أداء السلطة التنفيذية ولا يوجد تفعيل حقيقي لعمل اللجان النيابية، يوم امس تعرض زملائنا المهندسين في البصرة وهم يطالبون في حقوقهم بلا في جزء من حقوقهم، تعرضوا إلى الضرب يريدون العمل في الحقول النفطية لو كان هناك تفعيل لعمل لجنة النفط والغاز في استضافة وزير النفط نريد الإطلاع فعلاً على أعداد العمالة الأجنبية مضى (٤) سنوات إلا الأن لم يُكملوا لم يعطوني البيانات كاملة، بينما لو كان هناك لجنة تحضر الوزير تأتي بالبيانات وتحاسبه يجب أن يشعر المواطن إن هناك مجلس نواب يمثل المواطن لا يُمثل على المواطن ويدافع عن حقوق المواطن عشرات الألاف العمالة الأجنبية لدينا في العراق وهم خطر أمني وخطر اقتصادي في موقع واحد فيه (٢٨٠) عامل اجنبي يصرفوا لهم (٩) مليون و (٦٠٠) الف دولار أي ما يعادل (٣٤٢٨٥) دولار للعامل الواحد (٥١) مليون شهرياً يستلمون، يُعطوني المعلومات بكمية قليلة جداً أقمت شكوى سنتين ومن ثم بدأوا في إعطائي المعلومات لو كان هناك لجان فعلية واقعية تحاسب أحد المواطنين وهذه مادة دستورية.

المادة (٢٢) العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة.

المادة (٣٨) (أولاً) حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل أحد موظفي وزارة الصحة لدينا في بابل مجرد عمل تعليق على وسائل التواصل ينقل من بابل إلى اقصى منطقة في (البصرة) تبعد (١٠٠) كم عن مركز البصرة على تعليق، لو كان هناك لجنة صحة فاعلة تحاسب، اختم كلامي بالتالي النظام الداخلي المادة (١٨) تنص على، ينشر الحضور والغياب في نشرة المجلس الاعتيادية وإحدى الصحف.

ثالثاً: تستقطع من مكافئة عضو مجلس النواب في حالة غيابه نسبة معينة بحددها المجلس، نحن اليوم لدينا غياب (١٤٦) نائب التمس منكم تفعيل النظام الداخلي والمادة ايضاً (٧٩) وهي مهمة.

يُعد حضور العضو اجتماعات اللجان بمنزلة حضور جلسات المجلس، وتسري بحقه أحكام هذا النظام الداخلي عند تغيبهِ عن حضوره اجتماعاته علينا أن نفعل اللجان رجاءً.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هذا محط اهتمام ومتابعة الرئاسة في هذه الدورة، الجلسات وانتظامها وعمل اللجان وانتظام الحضور فيها ايضاً سيكون محط اهتمام ومتابعة وتدقيق واتخاذ الإجراءات التي موجودة في النظام الداخلي.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

أتقدم لكم في خالص الشكر والتقدير وكل السيدات السادة النواب الموقف المشرف مع الفلاحين، وحضورك اليوم كان مميز لأربعة قرارات مهمة تلابس حياة الفلاحين والأمن الغذائي في العراق نأمل من الحكومة الاستجابة إن شاء الله.

لدينا قانون مهم أنا اتفق مع ما ذكره الدكتور(غيث) وأيضاً اللجنة نشدد عليها وندعمها التي كلف بها النائب (يوسف الكلابي) يوجد قانون هو قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ هذا يجب أن يُدرج على جدول الأعمال، ورد من الحكومة

في تعديلات مهمة تعالج ملف التلوث في العراق وهو من الملفات المهمة خاصة في ما يتعلق في العقوبات والمخالفات الحكومية وغيرها.

الملف الثاني قطاع الزراعة، الحمد لله استحصلنا الموافقة للزراعة للموسم الصيفي (الشلب) اليوم لدينا اكثر من (٢٠) مليار متر مكعب في الثانية، بأقل التقادير في الموسم الصيفي لزراعة كاملة مع قلة الإطلاقات بمعادلة رياضية مما يرد لدجلة والفرات هو لا يتجاوز (٦) مليار متر مكعب في الثانية بواقع (٤٠٠) متر مكعب في الثانية في (٦٠) ثانية في (٦٠) دقيقة في (٢٤) ساعة في (١٥٠) يوم أي هذه التغطية للصيف اذا أخذنا من السدود والخزانات، بالتالي لا مبرر لإلغاء الخطة الصيفية وندعمها لتعويض الفلاحين في الفرات الأوسط (نجف، كربلاء، بابل، الكفل، السماوة،) وذنائب الأنهر في (الناصرية و ذي قار).

النقطة الثالثة: مهمة جداً نحن تحدثنا مع السيد رئيس الوزراء وبحضورك مشكور لدعم وزاراتنا في المشاريع المهمة ولكن معناها وفرة المياه ليس هو بديل أن لا ندعم وزارة الموارد المائية ولا نعطيها أموال، كلا نعطيها وندعمها وندعم مشاريعها لكي نقلل من هدر المياه.

النقطة الرابعة: أنا زرت مشروع (FCC) واليوم متظاهرين وجرى اعتداء عليهم أمس وقبلها مشروع (FCC) نحن دعمناه كسلطة تشريعية منذ عام ٢٠١٩ إلى الأن في الموازنة وكل موازنة نأتي والإخوة في النفط والغاز والمجلس في كل ثقله يدعم وجه الحكومة لتقليل الإستيراد، هذا المشروع الأن هو يعمل والشهر السادس يسلم ويراد له تشغيل بعقد مع الشركة المنفذة (٢٠٠) مليون دولار بينما نحن اذا أتينا والموجودين وننقل له كوادر ونشغل (٢٠٠٠) عامل بما فيهم المتظاهرين من المهندسين في الكهرباء الطاقة وغيرهم بواقع (٢٠٠٠) شخص على (٦٠٠) دولار يصبح مليون ومئتان الف دولار تُضرب في (١٢) يصبح (١٤) مليون و (٤٠٠) الف دولار أي في السنة نصرف لهم رواتب (١٤) مليون بينما نحن سوف نعطي عقد ونشغل لمدة سنة (٢٠٠) مليون دولار كم سوف يفرق للدولة، بالتالي نحن يمكن نشغل بدا أن نأتي في أجانب ولدينا كفاءات ولدينا إمكانات وهذا نحن قمنا به ونحتاج ايضاً دعمكم لتوجيه الحكومة باستيعاب المتظاهرين مع تأييد وزارة النفط ومع تأييد المصافي في حاجتهم إلى المتظاهرين إلى المهندسين من خريجي كليات النفط والغاز وحتى عمال آخرين، بالتالي ايضاً هذا موضوع نحتاج نحن دعم الرئاسة لتوجيه به الحكومة هناك قرارات نحن عندما نقدمها نريد إعانة الحكومة، أنما اليوم مستخرج بهذا القرار فرق للحكومة العراقية بدل أن يذهب وللمالية (١٤) مليون و (٤٠٠) الف دولار هذا عقد لمدة سنة إلى (٢٠٠٠) عامل هم يريدوا (١٠٠٠) نحن نقول (٢٠٠٠) عامل بينما هو سوف يذهب للشهر السادس وتعمدوا للشهر السادس لكي يذهب يتعاقد مع شركة ولا نعلم ما خلفها ب (٢٠٠) مليون دولار ولا نعلم بعدها سوف يجددون ام لا. بالتالي هذا سوف يساعد الحكومة ويخفف الشارع وأيضاً فرق في الإيرادات المالية للدولة والمهم إن التدريب والتطوير لهؤلاء لإدارة المصفى.

- النائب بولا معروف علي مجيد:-

من اجل تنويع اقتصادنا والتأكيد على دور القطاع الزراعي كركيزة أساسية، نرجوا التفضل بالموافقة على إضافة هذا المقترح إلى لجان مختصة، دعم المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية مثل (اللحوم، الصوف، الجلود) وهدف هذا المقترح إلى دعم الاكتفاء بالمحاصيل الاستراتيجية (كالقمح) بل توسع العم كافة المنتجات المحلية للضمان تنويع مصادر الدخل وتعزيز الأمن الغذائي.

- النائب علي جاسم برغوث امتيوتي:-

بما إن الحكومة حكومة تصريف الأعمال لاحظنا في الفترة الأخيرة إعطاء إجازات استثمارية خصوصاً في ما بعد الانتخابات، ظهر لنا ذلك جلياً في محافظة (نينوى) تحديداً تم إعطاء صلاحيات خارج القانون لتحويل أراضي خضراء داخل مدينة الموصل إلى استثمارات سكنية، هذا يؤدي إلى خنق رئة الموصل والتي هي غاباتها والتي تعتبر من اعظم المشاريع الموجودة داخل مدينة الموصل، ضرب السياحة في مدينة الموصل نحن مع الإستثمار السياحي مع تطوير المدينة في أن تكون واجهة لكل البلد لكن أن يتحول الموضوع في غابات الموصل وفي افضل أماكنها إلى استثمار سكني وترك المناطق التي هي اصلاً للسكن هذا الموضوع تثار لنا تساؤلات كثيرة وشكوك هناك ايضاً أمور أخرى يتم إعطاء هذا المشروع ومن ثم إضافة مساحات إضافية لاحقة على هذه المشاريع ايضاً تحسب موضوع عدم إعطاء الإستثمارات إسوة في الأمور التي يجب على حكومة تصريف الأعمال أن تقوم بها، وهنا تتوقف خصوصاً هذه الأمور في أيام تصريف الأعمال، لاحظنا ايضاً موضوع هناك إعطاء فرصة استثمارية اكثر من (١٧٠٠) دونم بالقرب من مشروع التنمية الذي سوف يربط من خلال محافظة البصرة وصولاً إلى نينوى ووصولاً إلى تركيا إعطاء مشروع وكأنه يسبق الحدث إلى الأمام ويتم السيطرة على هذا الموضوع من قبل جهات متنفذة بإعطاء (١٧٠٠) دونم لإنشاء مشروع لا يحتاج مساحة اكثر من (٣٠) دونم ويتم إعطاء (١٧٠٠) دونم، لذلك أتمنى من مجلس النواب اخذ دوره في هذا الموضوع تحديداً (لجنة الإستثمار) والسيطرة بهذه الأيام المفصلية اعتقد حتى نحافظ على أمورنا نسير في اتجاه إيجابي نضمن مستقبل أجيال بصورة غير عشوائية لان اكثر الإستثمارات التي أعطيت فيها مأرب ولنا فيها كثير أمور أشرت في هذه الجزئية.

- النائب يوسف بعير علوان الكلابي:-

نيابةً عن الفلاحين نقدم شكرنا الجزيل لموقفك المشرف اليوم باستضافة الفلاحين للإستماع إلى مطالبهم الحقة، وشكراً للسيدات السادة أعضاء النواب تصويتهم على قرار بداية إنصاف الفلاحين، الفلاح يعاني كثيراً وينظر الينا ويحتاج موقف منا ليس فقط كفلاحين وكشعب وكجزء أصيل ومهم من شعبنا وإنما كأمن غذائي وطني حقيقي عانى وما زال يعاني بسبب مجموعة من القرارات، إن شاء الله بوجود السادة في لجنة الزراعة ووجودكم وما استمعنا له اليوم من مداخلاتك القيمة يوصف الفلاح، نيابةً عن إخوانك سواء كانوا في محافظة (واسط) سلة خبز العراق أو باقي المحافظات نقدم لك الشكر.

ثانياً: في قانون الموازنة دائماً توضع فقرات لأنصاف طبقات من المجتمع وكان لدينا في قانون الأمن الغذائي كما تذكر لدينا (١٥) ألف عقد وفي قانون الموازي الثلاثي لدينا (١٥٠) ألف عقد، القانون يلزم وزارة المالية بالثالث ومجلس الوزراء أن يقدم جداول موازنة في عام ٢٠٢٥ جداول الموازنة لم تُقدم لذلك لم نستطيع أن نعالجها، قانون الإدارة المالية ينص على.

تلتزم الحكومة في الصرف وفق مبدأ ١٢/١ من جداول الموازنة للسنة التي قبلها، عام ٢٠٢٥ ليس لدينا جداول حقيقة لا نعرف كيف قامت وزارة المالية بالصرف عام ٢٠٢٥ ابداً ولا أي شخص يعلم حتى مجلس النواب أو غير مجلس النواب لا نعرف كل الحكومة كيف تم الصرف ولا وزارة المالية على ماذا استندت مع هذا ليس موضوعنا له نقاش طويل، لا يعنيننا إن قانون الإدارة المالي أيضاً أضاف اذا لم يكن لديه جداول تلتزم الحكومة ووزارة المالية والتخطيط تقديم مقترح قانون الموازنة قبل ٢٠٢٥/١٠/١ ليس لدينا جداول عام ٢٠٢٥ وليس لدينا قانون الأن صدر كتاب من وزارة المالية بإيقاف رواتب (١٥٠) الف عقد و (١٥) الف عقد، لدينا (١٦٥) الف عائلة انقطع بسبب رزقها، قد يرى البعض إن (٣٠٠) الف دينار الراتب يعني غير مهمة بسيطة لدى ناس لكن هذه الناس مرتبة وضعها وتستطيع العيش بها قد يكون لديه عمل ثاني هو يقدم خدمة للدولة وهو جزء من موظفي الدولة، هذه عملية التسيب في تطبيق القوانين والذهاب بها إلى عدم احترامها أدخلتنا في هذا الموضوع لذلك أمامنا موضوعين.

الموضوع الأول: نحن قدمنا شكوى رسمية على وزارة المالية في هذا الموضوع أمام القضاء.
الموضوع الثاني: حتى نعالج هذا الموضوع ليس أمامنا إلى حلين، الحل الأول هو أن يأتي مقترح قانون الموازنة وقطعاً هذا سوف ينتظر الحكومة الجديدة، والحكومة الجديدة حتى تُشكل أي بعد شهرين أو ثلاثة حتى يقدم الينا قانون الموازنة وهذا حسب خبرتنا في تطبيق قوانين الموازنات السابقة، الحل السريع والعاجل والذي ليس بديل له حتى نسير هذه الناس ، أو مقترح قانون سريع فقط لهذه الفقرة التي هي عملية استمرار إعطاء رواتب للعقود لحين إقرار قانون الموازنة، قانون فيه ثلاثة مواد لمعالجة (١٦٥) الف حالة الأن توقفت رواتبها ليس الأن توقفت رواتبها منذ ٢٠٢٦/١/١ هذا الموضوع سيادة الرئيس، أتمنى أن يكون محض اهتمام كما أفرحت اليوم الأف العوائل من اخوانك الفلاحين أتمنى أن يكون هذا الموضوع ايضاً تحت منظر الرئاسة وحضرتك.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

على اللجنة المالية أن تأخذ المبادرة وتقدم المقترح حتى نتواصل مع الحكومة ونسير في هذا الإجراء إن شاء الله.

- النائب يوسف بعير علوان الكلابي:-

سيادة الرئيس كلام السادة أعضاء مجلس النواب في الجلسة ينطبق مع الدستور هو علني، للرئاسة وهيأتها أن تقتطع ما تريد حسب صلاحيتها في إدارة الجلسة ما يُقتطع هو يقتطع وما لا يقتطع لا يجوز قطعه، نحن رأينا في الجلسات السابقة اقتطاع بدكتاتورية اسميها، هناك أمور لا نعرف لماذا تستقطع وهي في صميم عملنا إلى أخره، لذلك نحن مع صلاحية الرئاسة بالاقتطاع المباشر مثل ما تفضلت به الأن حضرتك ولا مانع لدينا.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب والإعلامية تسمعني لا يجوز قطع أي كلام بمداخلات السيد النائب إلا من خلال المنصة فقط، أما بعد ذلك ممنوع يتم استقطاع أي كلام إلا بتوجيه من الرئيس أو الرئاسة ومن يدير الجلسة مباشرةً إلى الإعلامية، أما يتم استرجاع المداخلات ويتم استقطاعها هذا غير مسموح به هذا مخالف للنظام وتُعطى، عندما نقرر إن الجلسة تكون جلسة سرية وبعيدة عن الإعلام هذا واضح، أما أن تكون جلسة علنية الفقرات التي توصي بها الرئاسة في إدارة الجلسة في استقطاعها مباشرةً أمام النائب يتم استقطاعها، أما الباقي لا يتم استقطاعه ويتم تسليمه كامل المداخلات إلى السادة النواب، بعض الكلام الذي صدر ممكن يسبب ضعف لمجلس النواب أو يخص مجلس النواب وعمله، عموم الجلسة وخصوصاً في تطبيق النظام الداخلي والغيابات هذه تضر في سمعة مجلس التواب، نحن نتخذ إجراءات بدون أن نعلنها للعلن.

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

سوف أتكلم عن موضوع لربما حتى اهم من النفط تكلموا به السادة النواب وفعلاً فتحوا قريعة التفاصيل معينة باعتباري عضو لجنة الصحة والبيئة في الدورة النيابية الخامسة، وانا بنفسي باعتبار لم احصل على معلومات تخص موضوع واقصد سمية المياه الموجودة في نهري دجلة والفرات، واستعنت بمختبرات أهلية وأصبحت لدي نتائج مهمة جداً بانه موجود نعم، مثل ما تفضلوا مثل (البانزين، والخارصين، والزنك، والمغنيسيوم، والكالسيوم، والعسرة، والكدرة، والتوصيل الكهربائي) كله موجود في نهري دجلة والفرات، وأعطيك مثال (الكبريت) الحد المسموح به (٢٠٠) ملغم لكل (لتر) هذا يؤدي إلى موضوع الأمراض الصدرية وأمراض الجهاز الهضمي وتفاصيل أخر الحد المسموح به (٢٠٠) ملغم لكل (لتر) وجدته في محافظة (ذي قار، والبصرة) وخصوصاً محافظة (الديوانية) ووصل إلى (١٨٠٠) ملغم لكل (لتر) أي ما يعادل تقريباً (٢٠) ضعف وبعض مرات (١٨) ضعف ووجدت الخلل، الخلل لا توجد جهة واحدة تقوم بالسيطرة وجمع هذه المعلومات والمعلومات متضاربة، وزارة

الصحة تُعطي معلومة ووزارة البيئة تُعطي معلومة وحتى أجهزة الدفاع المدني تُعطي معلومات أخرى، اليوم لدينا هذا القانون المجلس الوطني للمياه يجب أن نستثمره افضل استثمار باعتبار المياه اليوم ليس فقط أنابيب وسدود المياه هي عبارة عن طقس عبارة عن بيئة عبارة عن تسحر أكل كل أراضي العراق ومتعلق ايضاً في موضوع الزراعة وعبارة عن سرطانات وأمراض موجودة، المجلس الوطني وانا قرأت القانون يخلوا من موضوع المكاشفة مع مجلس النواب يجب أن يكون هو المسؤول جهة عليا مسؤول في جمع هذه المعلومات ويعرض هذه التقارير الشهرية، كلا قليل الشهرية لتكون سنوياً نصف سنوياً إلى مجلس النواب في أخر النتائج والتقارير العالمية والإقليمية في داخل العراق حتى مجلس النواب يعرف بالضبط ما الذي يجري، وخصوصاً موضوع تلوث المياه، النقطة الأخيرة.

موضوع التفاوض وأنا حضرت حتى في غرف التفاوض الموجودة عالمياً ضمن التغييرات المناخية (الكوب) كوب (٢٧) وكوب (٣٠) كنت موجود في داخل غرف التفاوض ووجدت شيء خطر جداً، اليوم العراق ضعيف جداً في موضوع التفاوض وهو من أكثر خمسة دول عالمياً متضرر في التغييرات المناخية ليس ذنبه لان هو ليس دولة صناعية، هو يبيع النفط (٣) مليون هم من يصنعون والتغييرات المناخية نتائجها علينا، بالتالي تفاوضنا كان جداً ضعيف من الذي يقود التفاوض اليوم دولة موجودة تقود مجموعة (٧٢) وتقود الدول العربية كلها، السبب (جنست وير) رئيس المفاوضين قال مفاوضينا ليس مثل بعض الدول ونحن مثلهم كلما أتت حكومة تغير المفاوضين، مفاوضونا مضى (١٥) سنة كلفونا سفرات وتدريبات وأموال ولغة وإمكانيات واليوم هم عندما يجلس الوزير المختص يسكت المفاوض هو الخبير الذي يتكلم أو يأتي وزير لا يعرف الموضوع، وأحد الوزراء لربما هذه نكتة، نقول له ما هو وضعنا في الموارد المائية يقول ادعوا الله يتساقط المطر هذا على سبيل المثال، وأحد الشخصيات المهمة المرتكزة جداً يعتبر مستشار الدولة في الأمور المالية يقول ادعوا الحرب تنتهي وينتهي مضيق (هرمز) ليس لديهم بدائل معينة لموضوع الصرف، على كل حال أنا أقول في موضوع المجلس يجب أن توضع فقرة إن هنالك مفاوضين لا يتغيرون في الأهواء الحكومية في الحزب الفلاني والحزب الفلاني يبقى والدولة تدربه وتصرف عليه ويكون هو المفاوض والمختص حتى نأخذ حقوقنا وهناك مجاملات كثيرة خصوصاً مع (تركيا) في موضوع التفاوض ومن اللجنة التفاوضية يتكلمون معي بان المجاملات حاضرة، بالتالي حقوقنا مهدورة مع تركيا.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

تُرفع الجلسة إلى يوم الأربعاء.

رُفعت الجلسة الساعة (٥:٠٠) عصراً.

****

****

****

*****

*